تراجيديا حكومة الوحدة الوطنية

د. ابراهيم أبراش *

■ نعم إنه لأمر أكثر من مأساوي أن يصبح ما يُفترض أنه من الأساسيات والبديهيات بالنسبة لأي شعب خاضع للاحتلال، ونقصد بذلك قيادة واستراتيجية أو حكومة وحدة وطنية، يصبح البديهي حقلا للمزايدات السياسية بل والمهاترات، وعندما تصبح الوحدة الوطنية محل خلاف إذن فالوطن ليس هو الوطن والشعب ليس هو الشعب والهوية ليست هي الهوية والمواطن ليس هو المواطن عند الجميع. لقد حول تجار السياسة وهواة النضال والشعارات أقدس وأعدل قضية في العالم إلى سيرك يتفرج عليه الجميع، سيرك دموي لاعبوه شباب ونساء وأطفال يموتون معتقدين أنهم يستشهدون دفاعا عن وطن.

إنه لأمر مأساوي أنه في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل عدوانها العسكري على قطاع غزة والعدوان الأكثر خطورة الذي يجري في الضفة وهو استمرار الاستيطان وتزايده واستمرار بناء الجدار واستمرار تهويد القدس والتراجع عن تنفيذ خطة الانطواء، في هذا الوقت يتجادل السياسيون حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو اختلاف وصراع في الحقيقة على السلطة والمواقع والمناصب. لو كان الحوار ديمقراطيا لاستبشرنا خيرا لأن الحوار الديمقراطي جزء من العملية الديمقراطية، ولكنه للأسف حوار يكشف زيف ما سموه العرس الديمقراطي والتجربة الديمقراطية الرائدة!

أي حوار لا ينطلق من اتفاق على المبدأ وثوابت ومرجعيات وحسن النية ويكون فيه المتحاورون مشبعين بثقافة الديمقراطية، لا يمكنه إلا أن يؤدي لتعميق الخلاف أو تحويل الحوار لحوار الطرشان.

لا نريد العودة مجددا إلى الانتخابات والتساؤل هل كانت الانتخابات خيارا وطنيا فلسطينيا. ولكننا سنسلم بنتائج الانتخابات التي أدت لفوز حركة حماس ومن ثم تشكيلها للحكومة ونتساءل، أليس من المفروض على حكومة منبثقة عن عملية انتخابات ديمقراطية أن تحترم ثقافة وقيم وآليات الممارسة الديمقراطية؟ أليس من المفروض من حزب فاز بالانتخابات تحت شعار (الإصلاح والتغيير) أن يصلح ويغير إلى الأفضل حياة الناس في إطار الصلاحيات المسنودة لحكومة حكم ذاتي إداري محدود، وهو إصلاح في القضايا التي كانت الحكومات السابقة مقصرة فيها أو كانت حكومات فاسدة الخ؟ أليس مطلوب ومفروض من الحكومة أن تؤمن تعليم أفضل وصحة أفضل وفرص عمل أفضل، الخ؟ حركة حماس تدرك والناس يدركون بأن الناخبين لم ينتخبوهم لأنهم يريدون تحرير كل فلسطين والسابقون كانوا يريدون أقل من ذلك، وحركة حماس تدرك بان الشعب لم ينتخبهم لأنهم حركة مقاومة مسلحة فيما السابقون تخلوا عن المقاومة، الكل يدرك بأن الشعب في الضفة وغزة انتخب حماس نظرا لوجود فساد مالي وإداري في الحكومات السابقة، ولأن مسار التسوية تعثر وآفاق الحل السلمي أغلقت، وبالتالي انتخب الشعب حركة حماس لتخرج السلطة والنظام السياسي من مأزقه وتؤمن له حياة كريمة وتفتح آفاق حل سلمي عادل ومشرف.

لا يعقل أن تقول حركة حماس بان السبب في فشل الحكومة أو تعثرها في أداء مهامها يعود لوجود مؤامرة خارجية عليها تشارك بها قوى داخلية، فهل هو أمر جديد ومستغرب أن تكون إسرائيل عدوانية وتواصل عدوانها؟ وهل هو أمر جديد ومستغرب أن تحاصر الولايات المتحدة والغرب الشعب الفلسطيني والحكومة؟ هل هو أمر جديد ومستغرب تقاعس وعجز الأنظمة العربية عن فعل شيء لفك الحصار ولدعم الشعب الفلسطيني؟ وهل كانت حركة حماس تعتقد أن أمريكا والغرب سيكونان أكثر تعاونا ورحمة مع حركة حماس مما كانا عليه مع حكومات حركة فتح والرئيس ياسر عرفات؟ أم كانت حركة حماس تعتقد بان إسرائيل وحلفاءها كانوا ضد حقوقنا الوطنية لأننا كنا غير ديمقراطيين أو كنا نريد استعادة هذه الحقوق بطرق غير ديمقراطية، وبالتالي عندما نصبح ديمقراطيين سيقدمون لنا هذه الحقوق على طبق من الفضة؟

إن كانت حركة حماس تعتقد كل ما سبق فهو الجهل السياسي، وإن كانت لا تعتقد ذلك والصورة جلية بالنسبة لها، فلماذا دخلت الانتخابات أصلا؟ من يتابع تصريحات قادة حماس يلمس حالة من الغموض غير البناء وهروب للأمام الأمر الذي يخلق حالة من الإرباك والفوضى السياسية والمفاهيمية تتجلى بتداخل خطاب الديمقراطية مع خطاب المقاومة والجهاد، التداخل بين منطق وممارسات حكومة الشعب ومنطق وممارسات حسابات حزبية، وربما أكثر الأمور التباسا والتي بانت في الأيام الأخيرة هي الموقف من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

خطاب رئيس الوزراء السيد إسماعيل هنية يوم الجمعة 8/8 والذي قال فيه بأن الحكومة ستبقى لأربع سنوات وفي نفس الوقت يقول بأنه مع حكومة وحدة وطنية يطرح أكثر من علامة استفهام حول جدية التعامل مع تشكيل حكومة وحدة وطنية، وبأي معالجة عجائبية يمكن التوفيق بين التأكيد على استمرار الحكومة بنفس برنامجها وسياساتها والقول بتشكيل حكومة وحدة وطنية؟ إذا ربطنا حديث رئيس الوزراء بتصريحات سابقة لمسؤولين حمساويين آخرين كالقول بأن حكومة حماس وجدت لتبقى وقول آخرين بأن حماس مستعدة لقلب الطاولة على الجميع، وقول نائب عن حماس في لقاء إذاعي مباشر كنت أحد طرفيه، قوله: (هذا هو برنامجنا ومواقفنا ومن لا يعجبهم أعلى ما في خيلهم يركبوا)!، أيضا تشكيل قوات الإسناد التي لم توجد لوضع حد للانفلات الأمني بل كقوة حماية وإسناد للحكومة ضد أي محاولات انقلابية ضدها، إذا ربطنا كل هذه الأمور مع بعضها البعض يحق لنا التساؤل هل أن حركة حماس ومن حيث المبدأ مع تشكيل حكومة وحدة وطنية؟

حتى تتشكل حكومة وحدة وطنية يجب توفر أربعة شروط وكل شرط يشكل مرحلة ولا يمكن أن تسبق مرحلة ما قبلها أو القفز من إحداها إلى الأخرى وهذه المراحل:

1 ـ المبدأ: أي أن يكون اقتناع وإيمان من حيث المبدأ بتشكل حكومة وحدة وطنية، والمبدأ يفترض قناعة من الجميع بأن الوطن أكبر وأهم من الحزب، وأنه لا يمكن لحزب واحد مهما كانت الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات أو ما له من تاريخ نضالي واعتراف دولي، لا يمكن له أن يتحمل مسؤولية القضية الوطنية أو يقصي الآخرين إن أرادوا مشاركته هذه المسؤولية.

2 ـ الثوابت والمرجعيات: إذا توفر المبدأ تأتي مرحلة الاتفاق على الثوابت والمرجعيات، أي الاتفاق والتراضي على الثوابت الوطنية والمرجعيات التي عليها ترسم السياسات العامة، فمثلا يجب الاتفاق على موقف موحد من قضايا السلم والحرب، وحول مفهوم الوطن والدولة والهوية الوطنية، موقف موحد من الشرعية الدولية والمبادرة العربية الخ، الاتفاق على الثوابت والمرجعيات يحد من حالة الاستقطاب الحادة والاحتقان وحالة مصادرة القرار الوطني لجهات خارجية. دون التراضي على الثوابت والمرجعيات لا يمكن حصول تداول سلمي ديمقراطي على السلطة وإن حدث لا يستمر، وبدونه لا يمكن تشكيل حكومة ولا قيادة وحدة وطنية لأن الوحدة تكون على هذه الثوابت والمرجعيات، وإن قامت حكومة وحدة وطنية بدون الاتفاق على الثوابت والمرجعيات فستكون حكومة وحدة شكلية مجاراة للجمهور أو خضوعا لاستحقاقات خارجية وفي جميع الحالات لن تعيش طويلا.

3 ـ برنامج الحكومة: البرنامج هو صيرورة الثوابت والمرجعيات قوانين وبرامج عمل وسياسات قطاعية، وبرنامج الحكومة يبنى على الثوابت وأحيانا بتصرف يتفق عليه الجميع. لا يمكن لأي حكومة ان تستمر إن كان برنامجها متعارضا مع الثوابت والمرجعية، وفي حالة إصرار الحكومة على برنامجها بالرغم من تعارضه مع الثوابت فهذا يؤسس لحالة انقلابية وقد يؤدي الأمر لحرب أهلية.

4 ـ الأشخاص: ونقصد الأفراد الذين سيولون المناصب الوزارية، وهذه أسهل المراحل وأقل الشروط إثارة للجدل إن توفرت العناصر الثلاثة السابقة.

والسؤال هو، هل تتوفر هذه الشروط عند القوى السياسية وخصوصا عند الفصيلين الكبيرين؟ كنا نأمل أن يكون التوقيع على وثيقة الأسرى قد حسم الشرطين الأولين لتشكيل حكومة وحدة وطنية أي، المبدأ والثوابت والمرجعيات، ويقتصر الحوار على البرنامج، ولكن من خلال متابعتنا لما يجري في الحوارات وما نسمعه من تصريحات، يبدو أننا عدنا إلى نقطة الصفر أي أن الخلاف يدور حول المبدأ والثوابت. ويبدو أن الضغوطات الخارجية على الطرفين هي السبب الرئيس في تعثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية،إلا أن هذه الضغوط ما كان لها ان تنجح لو لم يكن هناك البعض من أصحاب النفوذ والقرار يسهل على القوى الخارجية تسهيل مهمتها.

ولنكن أكثر وضوحا وصراحة فإن ضغوطا تمارس على قيادة حركة حماس في الداخل لإفشال حكومة الوحدة الوطنية إن كان برنامج هذه الحكومة متطابقا مع برنامج منظمة التحرير أو حتى قريبا منه لان هؤلاء يرون أن حماس حركة متكاملة وشاملة ولا يمكنها أن تكون جزءا من كل حتى وإن كان هذا الكل هو الكل الوطني، فهي الكل وعلى الآخرين الالتحاق بها إن أرادوا، وهذا هو تفسيرنا لخطاب السيد رئيس الوزراء المشار إليه ونرجو أن نكون خاطئين، فمفهومه للوحدة الوطنية هو الحفاظ على برنامج حكومة حماس وما تعتقد الحركة انها ثوابت وعلى الآخرين الالتحاق بهذه الحكومة وليسموها حكومة وحدة وطنية إن شاءوا! بالمقابل هناك من يريد ان يفشل حكومة الوحدة الوطنية خدمة لأغراض أمريكية وإسرائيلية، فحكومة وحدة وطنية تتعامل بجدية مع مسألة السلام والتسوية ومع المبادرة العربية والشرعية الدولية، قد تؤدي للعودة لتسوية وبالتالي فتح أفق جديد للسلام الحقيقي وهو ما لا ترغب به أمريكا وإسرائيل.

وبالرغم من ذلك فلا حل لأزمة النظام السياسي الفلسطيني إلا بالإصرار على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وفضح كل من يعمل على إفشالها. نعم من صلاحيات الرئيس أبو مازن ومن حقه بالقانون أو بروح القانون أو بالسلطة التقديرية، أن يتخذ إجراءات تؤدي لحل الحكومة كالدعوة لإعلان حالة الطوارئ أو الدعوة للاستفتاء أو لانتخابات مبكرة، إلا أن الخشية ان تستغل القوى نفسها غير الراغبة بتشكيل حكومة وحدة وطنية، الظرف لتشعلها حربا أهلية أو فوضى، نعتقد بان الكرة هي في يد حركة حماس كما هي في يد الرئيس، وفي استطاعة حركة حماس والحكومة الانحياز أكثر للهم الوطني وأن تتعامل بحسن نية مع الرئيس مع إدراكنا أنه قد التف حول الرئيس أشخاص لا يُطمأن إليهم كثيرا.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر ـ غزة

مع «حزب الله» ضد حزب الاستعمار

د. الطاهر الهمامي*

(1)

ينبغي ان يكون المرء عديم البوصلة او مرتهنا بـ«المشروع الامبريالي ـ الصهيوني» كي لا يرى فضل المقاومة اللبنانية الباسلة ولا يثمن انجازها غير المسبوق ولا ينحني تعظيما لمقاتليها الاشاوس واجلالا لارواح من اقدموا على التضحية. ينبغي ان يكون جبانا ولئيما كي يجرؤ على الاستخفاف بقيمة مثل هذه التضحية ويعتبرها مجرد تقديم «اضاحي» ومحض عبث، ويشكك في نزاهة وتفاني اولئك الذين اختاروها طريقا الى الحرية والكرامة والعزة. بل ما قيمة الحياة اذا خلت من التضحية وقيمة الانسان بلا نكرات ذات وبلا ايثار؟ وهل كان في مقدور الشعوب والامم ان تواجه الاستعمار وتكسر قيود الاستعباد والاستبداد وترفع رأسها لولا التضحية؟ وهل كان احد يلجأ الى التضحية بحياته الا اضطرارا وبعدما انسدت السبل امامه وتعذر الخلاص؟

(2)

وينبغي ان يكون المرء لاعبا سيئا او العوبة او متلاعبا مبتدئا كي يتهجم على المقاومة وهي تجني حصاد نصرها وتحل من وجدان الناس محلا مميزا وقد تنفسوا الصعداء والسعداء بعد دهر من القهر وتحايى لديهم الامل الذي كاد اليأس يميته، ولا احد، ولو كان سقراط، في مقدوره ان يقنعهم بعكس ذلك وان يؤلبهم ضد المقاومة وضد «حزب الله» لمجرد كونه شيعيا او نصير ايران او اصولي المنظور. لقد ادركوا ـ عن طريق الحس او عن طريق الوعي ـ طبيعة المعركة وحجم الهجمة وان قيادة المقاومة احتكمت الى الرأي احتكامها الى شجاعة الشجعان حين حشدت جميع القوى الوطنية بالداخل والخارج من اجل حل التناقض الرئيسي عبر دحر الاحتلال واسترجاع السيادة ورد الاطماع، متجاوزة الاعتبارات الثانوية، الطائفية والقومية والمذهبية، التي لا تمنع من التعايش في صلب الاسرة الواحدة والمجتمع الواحد، وليس من شأنها ان تحول دون التوحد على ثوابت الحرية والاستقلال والعدل والكرامة، اي على ثوابت السياسة الوطنية.

(3)

ليس في مقدور احد مهما اوتي من بلاغة «البنيوية» و«التفكيك» و«الهرمنطقيا» ان يشوه صورة المقاومة التي ردت الروح ورفعت الرأس والراية، وان يقنع ضحايا المجازر التي ما انفك الامريكان والصهاينة يرتكبونها، والبيوت التي يهدمونها على رؤوس اهلها، والسجون ـ العلنية والسرية ـ التي ينتهكون فيها ابسط حقوق الانسان، بكون امريكا حمامة واسرائيل «يمامة» وبامكان ارتداعهما واذعانهما دون مقاومة تجبرهما على ذلك، سواء في العراق او في فلسطين او في لبنان او في اي بلد آخر من بلدان العالم الواقع تحت طائلة الامركة والصهينة، الم يسبق لشاعر «ارادة الحياة» ان عبر عن هذه المعادلة تعبيرا جامعا مانعا حين قال قبل اكثر من سبعين عاما:

لا عدل الا ان تعادلت القوى

وتصادم الارهاب بالارهاب

(4)

وينبغي ان يكون المرء ضعيفا في الحساب حتى يعول على الاغاليط والمغالطات لتشويه تلك الصورة، ومنها اختزال المقاومة في «حزب الله» وهي تضم فصائل اخرى قاتل بعضها الى جانبه وقدم الشهداء ومنها اختزاله في هويته الدينية وروابطه بايران وقد اثبت حتى الان انه قوة وطنية لبنانية تتصدى للعدوان وتحمي الحدود وتقاوم طالما بعض ارض لبنان محتل وطالما اسرائيل تهدد وتنفذ وتجتاز وتجتاح، وطالما ليس هناك الدرع الذي يقي والدفاع الذي يواجه.

وفي ذات الوقت برهن على كونه قوة مدنية منخرطة في الحياة السياسية وشريكة في بناء المؤسسات التمثيلية وتقديم الخدمات واعادة اعمار ما دمرته الحرب. واذا كانت حاجة الوطن اليوم تدعو الى وحدة جميع الفصائل ضد التدخل الاجنبي وعلى قاعدة البرنامج الوطني فعلام تشتيتها بالمصادرات الايديولوجية وقراءة النوايا وتحكيم الاعتبارات الاستراتيجية؟

المقاومة ليست معصومة ولا هي وثن للعبادة، و«حزب الله» ليس بمنأى عن النقد ولا عن الخطأ ما دام ينشط ويمارس، لكن خلاف الغد لا يفسد وفاق اليوم، والصراع على الفكر، والرؤية، والمشروع لا يحول دون التوحد على اساسيات الوطن وآليات حل الخلافات. ثم ان من يستبسل في مقاومة الاحتلال والتصدي للعدوان وصد القهر الاجنبي هو الذي يفوز عادة عندما يقع الاحتكام الى صندوق الاقتراع، وهو الذي يتولى قيادة المجتمع، فعلام لا ينهض المتفرجون الذين يهاجمون ـ من آرائكم وصالوناتهم ـ «حزب الله» كي ينخرطوا في المعمعان ويضطلعوا بأعباء تقرير المصير؟ اما ان يحاولوا صرف المقاومة عن المقاومة لانقاذ «ديمقراطية امريكا» و«سلام اسرائيل» فذلك امر «دونه بيد.. دونها بيد» ومن قبيل اضغاث الاحلام واحلام العتاريس.

(5)

ثم ينبغي ان تكون «صباغ احذية الغزاة وبائع الدم والضمير» كي توحد لغتك بلغة بوش واولمرت في اتهامهما حركات المقاومة الوطنية بالارهاب. وفي نفي حق التصدي لارهاب الدولة الذي يمارسانه وفي ركوب الخطاب المثير للنعرات الطائفية بدل التعبير السياسي عن التناقضات الحقيقية، ويا ليت العطف الذي ابديته على المدني الاسرائيلي ابديت مثله على المدني اللبناني، رغم الفارق الذي يفرق بين المعتدي وضحية عدوانه. ثم علام لا تطرح لب المشاكل كلها الا وهو الاحتلال؟ وعلام لا تطرح السؤال: من المحتل؟ وهل يحق طرده واسترجاع الارض وتحرير الاسرى بجميع الوسائل ام الحل في الخضوع لمشيئته وانتظار رحمة «المجتمع الدولي» وعطف «الامم المتحدة»؟ ومن المسؤول عن عدم تحقيق السلام واحلال الوئام في المنطقة؟ اراك تشير الى المقاومة، وتحديدا «حزب الله» وذا هو الحول بعينه، بل ذا هو سكر الهوى الصهيوني يحول دون رؤية الحق الساطع والحقيقة الدامغة!

(6)

هل ما زال من يسأل عن عقيدة ابي الطيب المتنبي (وميوله الشيعية المغالية) وهو يقع في قبضة سحر بيانه ويردد عيون اشعاره ويجد فيه شاعر العروبة الاول؟ فكيف ما يزال من يسأل عن عقيدة حسن نصر الله وعن طائفته وهو يرى الدور الذي اضطلع به في دحر العدو الصهيوني ورفع رأس الامة واعلاء رايتها ويقف على شواهد الاقتدار الذي ادار به المعركة غير المتكافئة؟

ان كافة التناقضات تخضع حين تبدأ المعركة الوطنية وتشب حرب التحرير، لتناقض رئيسي واحد يفصل بين البلد قاطبة (ما عدا كمشة العملاء) على اختلاف مذاهبه وطوائفه ورؤاه الفكرية والاستراتيجية وبين المعسكر المعادي بل تعمل قيادة المقاومة صاحبة الحنكة على شق الصف المقابل وتركيز مرمى السهم وتحييد او كسب من يمكن تحييده وكسبه. وبعبارة الادبيات السياسية المعروفة فان سياسة الجبهة الوطنية تغدو ضرورة قصوى وضمانة اساسية للنصر، سواء اكان ذلك على المستوى القطري او القومي او العالمي لما تتوفر شروطها، وشروطها هي اولا مناهضة الوصاية الاجنبية ورفض الاحتلال والحرص على السيادة والاستقلال. ولا نشك في كون الهجوم الامبريالي الامريكي ـ الغربي، وقد خطا خطوات هامة تحت ذريعة مكافحة الارهاب والاستجابة لمقتضى العولمة، بات يفرض على كل الوطنيين في البلد الواحد ان يشد بعضهم بعضا كالبنيان المرصوص، وفي مجموع البلدان ان يتنادوا ويشكلوا القطب او الحلف القوي القادر على رفع التحدي، وقد رأينا وعي هذه الضرورة الحيوية يتنامى في امريكا اللاتينية وفي البلاد العربية والاسيوية المستهدفة. فهل نقف قريبا على وضع يشبه وضع الجبهات التي قامت عشية الحرب العالمية الثانية ضد الوحش النازي والفاشي؟

* كاتب وباحث من جامعة تونس

شرق أوسط آخر!

أماني عواد*

■ يبدو أن الشرق الأوسط سيبقى على الدوام الميدان الأرحب لعنان الخيال الأمريكي الجامح، وها هو يطرح مرة أخرى بثوب جديد: ما هو الا تصور على الطريقة الأمريكية لبناء نظام أمن اقليمي يخدم المصالح المشتركة لكل من الولايات المتحدة واسرائيل، يمتد من حدود موريتانيا غرباً الى باكستان شرقاً ليشمل الى جانب الدول العربية و اسرائيل كلاً من تركيا وايران وأفغانستان مع توسيع الولايات المتحدة نطاق نفوذها في دول أوروبا الشرقية وجمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية سابقاً وعلى تخوم الصين أيضاً. ووفق المعلومات المتوفرة عن هذا المشروع، سيتم استهداف بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط بالتقسيم والاستقطاع وهي: العراق، سورية، السعودية، الامارات، تركيا وايران، فيما سيتم توسيع أخرى لاعتبارات سياسية مثل اليمن (ستنضم اليه أجزاء من السعودية) والأردن تضاف الى أراضيه الحالية أجزاء من السعودية والضفة الغربية وربما أجزاء من جنوب سورية، أما أفغانستان فستفقد جزءاً من أراضيها وستحصل بالمقابل على أجزاء من باكستان.. أي بمعنى آخر: سيتم العمل على ايجاد دويلات ضعيفة متفرقة محكومة بواقع جغرافي وديمغرافي يجعلها مرتهنة للقرار الأمريكي. ولتحقيق هذا الهدف الذي وسع جغرافيا التصور الأمريكي للمصالح الاستراتيجية، لا بد من العمل على: شطب قوى الممانعة والرفض في المنطقة (بعزل المحور الايراني السوري)، انهاء أدبيات وثقافة المقاومة (لتصفية المقاومة في فلسطين ولبنان)، اقتلاع مفهوم القومية والوحدة العربية من جذوره، ايجاد توازنات عرقية وطائفية كحل لقضية الأقليات، اعادة صياغة التحالفات الاقليمية على أسس جديدة ... وكل هذا لا يتأتى الا بتشغيل آلة الفوضى الخلاقة أو البناءة كما وصفتها كوندوليزا رايس أثناء العدوان الاسرائيلي الواسع على لبنان، لأن تداعياتها (الكارثية على المنطقة بما ستخلفه من حروب ودمار) ستكون الرافعة الأساسية لبناء المشروع الذي وضع اللبنة الأساسية له شمعون بيريز عام ثلاثة وتسعين في كتابه «نيو مدل ايست»، وفيه دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق الى جمع دول المنطقة في سوق مشتركة (كبديل عن الجامعة العربية) والى دمج اسرائيل فيها حتى تتمكن من تحقيق تفوق اقتصادي عن طريق غزو منتجاتها الأسواق العربية والهيمنة عليها، أي بمعنى آخر: تحت غطاء اقتصادي كان سيتم تسويق مشروع سياسي خطير لتحقيق مصالحة تاريخية بين الدول العربية واسرائيل والتطبيع معها وتحويل الصراع السياسي والعسكري الى دائرة الصراع على المصالح الاقتصادية. وينبغي التذكير هنا بموقف الوفد الاسرائيلي الى المؤتمر الاقتصادي حول الشرق الأوسط في الدار البيضاء عام 1994 والذي طالب مصر على وجه الخصوص بتسليم اسرائيل لواء القيادة في الشرق الأوسط بعد أن فشلت في قيادة المنطقة (على حد تعبيره)، الأمر الذي أثار حينها تحفظ مصر وكان دليلاً على وجود مشروع مبيت تروج له اسرائيل وترعاه واشنطن، لكن قدوم نتانياهو زعيم تكتل ليكود واستخدامه القوة ضد الفلسطينيين ومن بعده شارون واشتعال فتيل الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أفشلت مشروع بيريز و أدخلته في طور الكمون.

بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، عاد المشروع الاسرائيلي الى الواجهة بطابع أمريكي هذه المرة حيث أسهم تيار المحافظين الجدد في اعادة انتاجه في اطار استراتيجية تنتهج المسلك العسكري والتدخل المباشر للهيمنة على المنطقة الممتدة من موريتانيا الى باكستان، بدعوى نشر الحرية والديمقراطية ومحاربة الارهاب بنفس واحد.. حيث أطلق بوش تعبير الشرق الأوسط الكبير في خطابه أمام الأمم المتحدة في 21 أيلول (سبتمبر) 2004، معتبراً أفغانستان والعراق نموذجين ستقتدي بهما دول المنطقة، وحتى تضفي الولايات المتحدة بعض المصداقية على المشروع وأهدافه استعارت بعضاً مما جادت به أقلام المثقفين والخبراء العرب في تقرير التنمية البشرية العربية الذي صدر في صيغته النهائية في تموز (يوليو) 2003 (اضافة لدراسات أخرى أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكليف من الجامعة العربية)، وكأن الادارة الأمريكية (مدفوعة بغلو المحافظين الجدد) أرادت حينها أن تضرب العرب بقلمهم ولسانهم، نظراً لما تضمنه التقرير من أرقام واحصاءات مرعبة فيما يتعلق بحجم المشاركة الشعبية في صنع القرار: فارتفاع أعداد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية ووضع المرأة سيكون سبباً رئيسياً في زيادة التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة، لكن المشروع الاصلاحي الكبير الذي تماهى فيه الأمني بالسياسي، لم ير النور رغم الجهود الأمريكية الحثيثة لتسويقه عالمياً في غير مكان في تموز (يوليو) 2004، فقد حملته واشنطن الى قمة الثماني الكبار في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة والى قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول والى قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، لكنها ووجهت بردود افعال متباينة وواسعة على اكثر من صعيد، فتحول الى مجرد مبادرة حملت اسم الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويمكن ارجاع الاخفاق الأمريكي الى الأسباب التالية:

1 ـ ان القراءة الأمريكية لتقرير التنمية البشرية العربية لا يلتقي مع القراءة العربية في التحليل والأهداف: اذ أن التوصيات التي أعدها الفريق العربي لا تدعو الى فرض الاصلاح من الخارج لاحداث الديمقراطية، فالاقتباس الأمريكي كان مشوهاً انتقائيا.

2 ـ كما أن المشروع الذي أرادت به واشنطن الحفاظ على مصالحها بالدفع باتجاه اعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر تغيير طبائع الأنظمة العربية من سلطوية الى ديمقراطية، (وان كان قد وجد صدى ووقعاً ايجابياً في صدور بعض التواقين للحرية في المنطقة العربية)، الا أنه فرض واقعاً لا ينسجم مع هذه التطلعات: فالحرب الأمريكية على العراق فشلت في تحقيق هدفها المعلن بجعله أنموذجاً للديمقراطية، ناهيك عن صعود ايران احدى نظم الممانعة في المنطقة والمصنفة أمريكياً على محور الشر كلاعب رئيس في المشهد العراقي وكقوة اقليمية تسعى جاهدة لامتلاك التكنولوجيا النووية، كما أن الديمقراطية التي هللت بها واشنطن على ظهر البوارج العابرة من تورابورا الى بغداد أوصلت الى مواقع صنع القرار قوى وتوجهات معارضة لسياستها في المنطقة، ولا أدل على ذلك من فوز حماس بالانتخابات التشريعية وصعود نجم التيارات الاسلامية في مصر والأردن مما حدا بالادارة الامريكية الى اعادة صياغة خارطة التحالفات الاقليمية مع نظم عربية بعيدة عن الطابع الديمقراطي، وكأن واشنطن أصبحت في حاجة للحلفاء (حتى لو كانوا غير ديمقراطيين) أكثر من حاجتها للديمقراطية ..

3 ـ تتسم فكرة المشروع بالتسطيح لأنه يتجاهل وبشكل واضح جوهر المشكلة وهو: الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، كما استبعد من جدول أعماله أية مقترحات أو جهود للتسوية السياسية للصراع الاسرائيلي ـ العربي.

4 ـ دول الاتحاد الأوروبي شككت بدورها بأهداف المشروع وبقدرة واشنطن على اقناع شعوب المنطقة (باستثناء اسرائيل) ودولها بجدواه، خاصة بعد الحرب الأمريكية على العراق وما تبعها من تداعيات سلبية وعدم دفع واشنطن لخطة خارطة الطريق وجهود التسوية على المسار الاسرائيلي ـ الفلسطيني (كراع أساسي لعملية السلام وأحد أقطاب الرباعية الدولية)، فلم تغنم الادارة الأمريكية بحماس أوروبا المنشود لأن الأخيرة أدركت أن الهدف الحقيقي له: بناء منظومة أمنية تحمي مصالح أمريكا في المنطقة وفرض هيمنتها عليها.

اذن وفي ضوء هذا الاخفاق: كان لا بد للبراغماتية الأمريكية أن تعيد صياغة مشروع قديم على أسس جديدة، وفي 22 تموز (يوليو) 2006، رفضت وزيرة الخارجية الحديث عن وقف اسرائيل عدوانها الواسع على لبنان، لأن ما تشهده المنطقة ما هو الا آلام مخاض لما أسمته بالشرق الأوسط الجديد، وكأن قدر المنطقة أن تبقى حقل تجارب وساحة استقطاب للتصورات الأمريكية بدءاً من مشروع حلف بغداد وانتهاء بالأوسط الجديد مع اختلاف الأهداف: ففي حقبة الخمسينيات كانت الحرب ضد المد الشيوعي والقومية العربية، واليوم محاربة الأصولية الاسلامية التي تخشى واشنطن أن تهدد مصالحها ومصالح الحليف الأكبر اسرائيل.

ولكن: هل سيرى المشروع الأمريكي الجديد النور وهل سيحالفه النجاح؟ وما السبيل لمواجهته؟ فهل المطلوب الآن مشروع عربي وحدوي، يرتكز على الثوابت القومية والحضارية للأمة العربية؟ ويضع استراتيجية لاقامة مجتمع المعرفة والديمقراطية بمنأى عن التدخل الخارجي؟ ... وكيف يمكن تحقيق ذلك؟ هل هي وقفة مع النفس يتم من خلالها تشخيص الحالة العربية تشخيصاً علمياً دقيقاً عن طريق فريق من السياسيين والمفكرين والخبراء العرب؟ وكيف يمكن تفعيل دور الجامعة العربية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأحزاب السياسية للعمل على بلورة أفكار هذا المشروع. أملا بالخروج برؤية شاملة تحقق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعوب المنطقة؟ بانتهاج سياسة الحوار والتغيير السلمي بعيداً عن الوصفات الجاهزة!!

* كاتبة من فلسطين

ميتافيزيقا العنف السياسي: التوراتية الجديدة أنموذجا

محمد الحبيب الرويسي

■ ما العنف؟ سؤال نطرحه من وجهة نظر نسابية ـ حفرية تطلّ على توبولوجية العقل السياسي الذي يشتغل خلف المجتمعات والثقافات والتواريخ.

وتلتفت هذه المساءلة إلى ظنّة فلسفية تستيقظ على وثيقة التصدع التي أصابت كل الأشكال الرمزية من لغة وأسطورة وفنّ، أي تلك الأشكال التي تحيّن العنف وترمّزه ضمن الراهن والمايحدث والزمني، فالعنف حدث أنتروبولوجي يهندس الكينونة السياسية للإنسان، وهو أثر إيتيكي يحدد علاقة الأنا بالآخر أو الهوية بالغيرية، إنه مراس طقوسي يرتكز على المقدس قصد أسطرة الوجود يزجه في الطوبي والحلم والرغبة والسلطة، وتنتهي طقوسية العنف إلى تشريع المغلق الذي يدبج إنغلاقيته باللغة بما هي أصل الوجع ومدار السلطان، وكما أنّ العنف يشتغل ضمن لا وعي ـ لساني فإنّ اللغة تتحرك ضمن لاوعي سلطويّ، ويسمح لنا هذا التضايف بين اللغة والعنف بإعادة تفكيك تاريخ المجتمعات بالانطلاق من عدّة لغوية وسياسية (Dispositif) تزحزح أشكال التوحش السياسي والبربريات المستبدّة.

وفي هذا السجل نريد أن نشتغل حول ما نسميه بميتافيزيقا العنف السياسي منطلقين في ذلك من نموذج كنيناه بالتوراتية الجديدة.

فماذا عن هذه الميتافيزيقا السياسية؟ وما هذه التوراتية الجديدة؟

إنّ تفكيك المعنى يوقفنا على بؤرة التمزق الأنطولوجي والسياسي لشتّى الميتافيزيقيات الفلسفية واللتهوتية والتقنية، وهو ما يشهد عليه تاريخ المتوسط منذ اللّوغوس الإغريقي والمنعطف الأفلطوني مرورا بالتراث اليهودي ـ المسيحي وصولا إلى الحداثة والحداثة البعدية (شمال المتوسط) ومنذ حضارة الشعر والشريعة وكل تيارات اللامعقول وصولا إلى النهضة المغدورة (جنوب المتوسط)، ويتوج هذا التمزق استعاضة عن الكائن لحساب ما يجب أن يكون، الأمر الذي جعلنا نتوقف أمام انحباسية طوباوية تتغذّى بالحلم وتصعد التسلط، ولعل التوراتية الجديدة تؤثث ذاكرتها السياسية ضمن هذه الطوباوية التي تنتهي إلى تصنيم القول السياسي ضمن نموذج جديد للدولة كما تطرحها الإيديولوجيات الدينية ذات المتن اليهودي/ التلمودي، التوراتية الجديدة فصّ من فصوص الرعب والحرب، إنها كتابة أسطورية تشرعن العنف السياسي، ووفق هذه التوراتية يكف الإختلاف عن الإبانة والتنزه، وتنزاح الكينونة المضادة ذات اللغزية المسيحية والإسلامية أمام هذه الكليانية التوراتية، ولتشخيص أعراض هذه التوراتية المستبدة وجب التوقف عند مفهوم الأرض، وسنقول عند ذلك بأنّ أرض «الميعاد» توبوس (Topos) أي مكان مرتبط بالوعد.

والوعد نداء إلهيّ وفق التراث اليهودي يحتفي بترويض الفضاء أي تدجينه ضمن رؤية سلطوية ودينية.

كأنما الاحتفاء بالأرض ترحلّ سندبادي ضمن فص موسوي، ولقد ظلت الأرض دوما ملتصقة برمزية النبيّ والنبوّة، أو كأنما الأرض تتكلم عبريتها التي وجب التوطن فيها والإقامة في دروبها، وهذا هو الخيال التوراتي الذي يحرك العنف اليهودي بشحنته التوراتية ـ التلمودية.

الكائن العبري هو من يستثمر الآخر باغتصاب الأرض، ومن هنا نشأت محنة الكائن الفلسطيني، تريد التوراتية الجديدة أن تقرأ الكلمات والأشياء وفق جروحها الأسطورية واغترابها التاريخي، إنها سكيزوفرينيا سياسية وثقافية وجب التصدي لها بفضحها سقراطيا وت